

الديمقراطية الرقمية : نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات *Digital Democracy: Towards Enhancing Participation through Information Technology*



الدكتورة/ نزيهة عمران^{1,2,3}

Dr./ Naziha Amrane

¹ جامعة باتنة 1، (الجزائر)

University of Batna 1, (Algeria)

² مخبر الأمن في منطقة المتوسط

Lab: Security in the Mediterranean

³ المؤلف المراسل (author correspondent): naziha.amrane@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/15 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/04 تاريخ النشر: 2022/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / محمد رندي (المركز الجامعي أفلو) اللغة الإنجليزية: د. / محمد غدير إبراهيم (جامعة الوادي)

ملخص:

شهد العالم ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتسعت آثارها لتشمل الحياة السياسية، فتركزت معظم الاهتمامات على ما تحمله هذه الثورة التكنولوجية من فرص واعدة لإنعاش الحياة السياسية، مما طرح مفهوم الديمقراطية الرقمية للجدل باعتبارها مجموعة كاملة من الممارسات من شأنها خلق روابط إلكترونية تمكن من المشاركة النشطة في صنع السياسات. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الديمقراطية الرقمية لتعزيز الديمقراطية مع الإشارة إلى الإمكانيات التي تتيحها للمشاركة السياسية والتحديات المطروحة. وخلصت الدراسة إلى حتمية توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات الأمنية لضمان التعامل مع المعلومات الشخصية. الكلمات المفتاحية: الديمقراطية؛ الديمقراطية الرقمية؛ الحكومة الإلكترونية؛ المشاركة؛ التصويت الإلكتروني.

Abstract:

The world has witnessed an enormous revolution in the field of information and communication technologies, the effects of which have expanded to include political life. Most of the concerns have focused on the promising opportunities of this interactive technology revolution to revive political life. This presented the concept of digital democracy to be debated as a whole set of practices that can create electronic links, enabling active participation in policy-making. The aim of this study was to highlight digital democracy to enhance democracy, noting its potential for political participation and the existing challenges. The study reached the conclusion of the inevitability of Information and Communication Technologies

(ICT) existence, and security policies to ensure the well-handling of personal information.

Key words: Democracy; Digital Democracy; E-Government; Participation; E-Voting.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرضت تحولات عميقة وجوهرية أضفت بضلالها على مختلف المجالات سياسية، اقتصادية واجتماعية، أو ثقافية، فهذه الطفرة التكنولوجية التي شهدتها أوائل الستينات من القرن الماضي والتي لا تزال لحد الآن تتلاحق في معطياتها وأثارها تحمل إمكانات هائلة للتأثير على الممارسات والعمليات السياسية، على نقيض وسائل الإعلام التقليدية التي تعمل على أساس الاتصالات الأحادية الاتجاه فالقدرات التفاعلية للإنترنت تتيح وتوفر فرص أكبر للمشاركة والنقاش.

فمن الواضح أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحت وسائل جماهيرية لها تأثيراتها الواسعة وطرحت بيئة اتصالية جديدة للفعل السياسي، وفرضت آليات تغلبت بها على عقبة الحيز الجغرافي وعملت على خلق عالم افتراضي أو ما يعرف بعالم -جغراميتافيزيقي Géométaphysique الذي لا يحتكم إلى قواعد الزمان والمكان، حيث أضحى الحديث عن مفاهيم جديدة أهمها الحكومة الالكترونية E-Government، المواطن الشبكي E-Citizen، المجتمع الرقمي E-community، وهو ما يدعو إلى حتمية الحديث عن مفهوم الديمقراطية الرقمية في ظل أزمة الديمقراطية التقليدية والتي أصبحت على المحك لما يشوبها من قصور على المستوى العملي اتضح بشكل جلي في انخفاض مستويات المشاركة السياسية، وتراجع الثقة في المؤسسات السياسية مما جعل ضرورة الاعتماد على الإنترنت لبعث وتعزيز الممارسات الديمقراطية.

وقد أصبح التساؤل حول ما يمكن أن تفرزه هذه التقنية من عهد جديد للممارسة السياسية وما تحمله من إمكانيات للتفاعل في الحقل السياسي، وحرية التعبير وإبداء الرأي، وبالتالي إمكانية إعادة اختراع الديمقراطية التمثيلية، وتمكين المواطن أن يصبح مشرع مشارك co-legislateur "يعمل إلى جانب المشرع التقليدي.

ومن الضروري التساؤل على وجه الخصوص عما إذا كان تقنيات الإنترنت والتفاعلات التي تتيحها ستمكن من تنشيط العملية الديمقراطية وإعادة إشراك الأفراد في العملية السياسية، وبالتالي تسهم في تجديد الديمقراطية وتجاوز أزماتها، ولذا نحاول تحديد الإشكالية في مناقشة حول ماذا كانت التكنولوجيا تعمل على تعزيز وإثراء الممارسة الديمقراطية والمشاركة وما هي الفرص والتحديات المطروحة؟

وهذا من خلال النقاط التالية: تحديد المفاهيم، والتطرق لمستويات وآليات الديمقراطية الرقمية، والإسهامات والتحديات، وأخيرا الخاتمة.

أولاً:

تحديد المفاهيم

تثير الديمقراطية الرقمية الكثير من الجدل والغموض مما يستدعي استجلاء وتوضيح المفهوم، وكذا التطرق إلى الديمقراطية وإن اعتبرت من القضايا التي استهلكت بحثاً ودراسة، فتوضيح هذه المفاهيم الأساسية ضرورة وخدمة منهجية لمساق البحث.

1.1- الحكومة الالكترونية:

نظام حديث تبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت لربط مؤسساتها مع بعضها البعض لتقديم خدمات للمواطنين بغرض الرفع من كفاءة الأداء الحكومي، وتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية.

وهي تطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تحولات هامة في مجال تقديم الخدمات الحكومية، وفي التفاعل بين مختلف الأفراد في المعرفة المستخدمة، وفي الطريقة التي يتم فيها تطوير وتطبيق السياسات وفي طريقة مشاركة المواطنين في الحكم. (الريوي، 2008، الصفحة 101).

ويمكن وصف الحكومة الالكترونية على أنها إعادة هندسة توفير المعلومات للمواطنين من قبل الإدارة العامة لتحقيق قيمة مضافة.

نشير إلى الحكومة الالكترونية والديمقراطية الرقمية مفهومان متشابكان بشكل وثيق فكل المصطلحين مرتبطين بشكل ديناميكي، ولا يمكن الفصل بينهما ويرجع هذا التداخل لبعض الأسباب التاريخية ولتطور النقاش العلمي والسياسي حول المفهومين بشكل متزامن تقريبا.

ويمكن القول أن وجود حكومة الكترونية قوية أساس للديمقراطية الرقمية، و التطبيق الجيد لأشكال الحكومة الالكترونية يشكل نقطة انطلاق ضرورية لتنفيذ وتعزيز الديمقراطية الرقمية، إذ تعتبر الحكومة الالكترونية وسيلة فعالة لاستيعاب مفاهيم المشاركة في التنمية كونها تلغي المسافات المكانية والوقت والتكاليف المباشرة وتحقيق مزيد من الكفاءة مما يعزز العمليات الديمقراطية.

وفي هذا السياق يفرق الباحث Norris بين مصطلح الحكومة الالكترونية والديمقراطية الرقمية ويؤكد أن الديمقراطية الرقمية يشار إليها بالمشاركة الالكترونية وهي تتعلق بتوفير إمكانية الوصول إلى المسؤولين الحكوميين وأرشيفات الهيئات الحكومية، والسماح بمشاركة المواطنين من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات في القضايا ذات الاهتمام العام، بينما تتعلق الحكومة الالكترونية بالوظائف الحكومية والإدارية لتصبح أكثر كفاءة وشفافية من خلال اعتماد التقنيات الرقمية، وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية الرقمية مفهوم مرتبط أكثر بالاستعمال السياسي للشبكة، فالممارسات في الحكومة الالكترونية تتجه من الأعلى إلى الأسفل، على خلاف الممارسات في الديمقراطية الرقمية تنمو وتزداد من الأسفل إلى الأعلى. (De Blasio & Sorice, 2019, page 6)

ويشير الباحثون إلى تقارب أهداف الحكومة الالكترونية والديمقراطية الرقمية من حيث زيادة كفاءة التفاعل وثقة الجمهور في السلطات (Mukhamedjanov, 2020) وتحسين الإجراءات وكذا الحصول

على المعلومات الموثوقة وتوفيرها وخلق نظام أكثر انفتاحاً لصنع القرار، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أهم الفروقات التي تتضح في أهداف الديمقراطية الرقمية لتحقيق مبدأ الديمقراطية وخلق بيئة تسمح بزيادة المشاركة، وأهداف الحكومة الالكترونية لزيادة كفاءة أداء الوظائف من خلال تبسيط سير العمل والاتجاه نحو تقديم خدمات عالية الجودة.

2.1- الديمقراطية:

لا زال مفهوم الديمقراطية غير متفق على معناه، إلا أن بعض الدراسات المعاصرة تشير إلى أنه يقوم على أساس تأكيد السيادة الشعبية والمساواة وحكم الأغلبية، وحماية الأقليات، الحريات المدنية والمشاركة في القرار على كل المستويات (شادية وإبراهيم، 2005، الصفحة 17)، وعدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية لا ينفي أن لها ثوابت وقيم تتجلى في مبادئ ومؤسسات واليات وضمانات الدستور الديمقراطي، ولها قيم يتعين مراعاتها تتجلى في الحرية والتسامح والعدل والمساواة. (الشفيع، 2009، الصفحة 3).

ويمكن التأكيد على ثلاثة عناصر رئيسية لمفهوم الديمقراطية:

-التنافس الموجود في المواقع الحكومية.

-إنتخابات حرة لتولي المناصب الرئيسية تحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة.

-حريات مدنية وسياسية تؤمن المنافسة والمشاركة السياسية. (شادية وإبراهيم، 2005، الصفحة

(19).

3-1- الديمقراطية الرقمية:

تطرح الديمقراطية الرقمية العديد من المبادرات المختلفة والمتعددة تفضي إلى ضرورة تحديد المفهوم فقد تعددت المصطلحات التي أطلقت عليها في الأدبيات الأجنبية والعربية من ديمقراطية الكترونية Electronic Democracy واعتبر مصطلح عام ارتبط أكثر بالوسائط القديمة للبث أو الاتصالات الهاتفية و انتشر في منتصف تسعينات القرن العشرين، إلى استخدام مصطلح الديمقراطية الافتراضية الذي يعطي انطبعا خاطئا عن وجود نوع من الديمقراطية البعيدة عن ارض الواقع، وقد اقتصرت المصطلحات المذكورة على المراحل الأولى من النقاشات والأدبيات إلى مصطلح الديمقراطية الرقمية Digital Democracy التي يمثل الجيل الثالث من الديمقراطية والذي أضى الأكثر تداولاً اليوم. (علي و عبد الحليم، 2019، الصفحة 399).

واعتبرت الديمقراطية الرقمية آلية تسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرار فعرفها العديد من الباحثين على التوالي:

-بالنسبة لـ "R.Lindner&Aichholzer" هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال -ICT- والاتصالات الحاسوبية -CMC- أو كل أنواع الوسائط كالانترنت والبث التفاعلي لغرض تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين. (Ralf & Aichholzer, 2020).

وقدم الباحث "Donald F.Norris" مفهوم من شقين، يضم الشق الأول مفهوم بسيط للديمقراطية الرقمية يتضمن العناصر الثلاثة التالية:

- الوصول الإلكتروني إلى المعلومات والخدمات الحكومية،

- التفاعل الإلكتروني مع المسؤولين الحكوميين،

- المعاملات عبر الإنترنت مع الحكومة (كالأعمال التجارية...).

ويضمّ التعريف الشامل وفق الباحث العناصر السالف ذكرها مع إضافة عناصر أخرى نشير إليها في النقاط التالية:

- مشاركة المواطنين عبر الوسائل الإلكترونية في الأنشطة الحكومية الروتينية،

- مشاركة المواطنين عبر الوسائل الإلكترونية في صنع القرار الحكومي،

- قدرة المواطنين على التصويت الإلكتروني. (Donald F, 2005)

فالديمقراطية وفق الباحث تتجاوز النفاذ الإلكتروني إلى المعلومات والخدمات الإلكترونية إلى مستوى أكثر تعقيدا ينطوي على تفاعل أكبر بين المواطنين والحكومة بما في ذلك قدرة المواطنين على الوصول إلى المسؤولين الحكوميين والتفاعل معهم، والتعليق عبر الوسائل الإلكترونية على المقترحات الحكومية، الميزانيات وغيرها.

وخلص "Hacker and Van Dijk" إلى مفهوم مفاده "أنها استخدام المعلومات والاتصالات ICT وجميع أنواع الوسائط لتعزيز الديمقراطية، وطرحا تعريفا آخر أكثر حيادية (Leonhard & Ira , 2020) فاعتبرت في نظرها مجموعة من المحاولات لممارسة الديمقراطية، دون مراعاة حدود الزمان والمكان والظروف المادية الأخرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كإضافة وليس بديلا للممارسات الديمقراطية التمثيلية.

واعتبرها جمال غيطاس عملية توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في إنتاج وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية والياتها المختلفة (رمضان و محمود، 2010، الصفحة 194)، بغض النظر عن الديمقراطية وقالها الفكري ومدى انتشارها وسلامة قصدها وفعاليتها في تحقيق أهدافها.

وورد في توصيات لجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن الديمقراطية الرقمية إنها إحدى الاستراتيجيات العديدة لدعم الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية (Mukhamedjanov, 2020)، ونشر القيم الديمقراطية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، فهي عملية إضافية ومكملة ومتراصة مع العمليات التقليدية للديمقراطية وكل عملية لها مزاياها، وتشمل البرلمان الإلكتروني، الانتخابات الإلكترونية، الاستشارة الإلكترونية، تقديم الالتماسات والحملات الإلكترونية، والمسح الإلكتروني.

ومما سبق طرحه يبدو جلياً أن الديمقراطية الرقمية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناقشات السياسية وعمليات صنع القرار، استكمالاً لوسائل الاتصال التقليدية، فهي نتاج التكامل بين التكنولوجيا والقيم الديمقراطية، ويمكن النظر إليها على أنها شكل من أشكال التفاعل بين الشعب والحكومة، حيث يتم فيه إعلام المواطنين وإشراكهم في المناقشات، التصويت واتخاذ القرار،

من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات، فهي بمعنى آخر تشير إلى فكرة تفعيل المشاركة السياسية بالاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصال لتعزيز الأبعاد المختلفة (معلومات - المناقشة، التصويت).

1-4- المشاركة الالكترونية:

يتداخل مفهوم الديمقراطية الرقمية بالمشاركة الالكترونية مما حدى ببعض الباحثين إلى اعتبارهما مترادفين وقد عرفت المشاركة الالكترونية على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم توفير المعلومات والمشاركة من أعلى إلى أسفل، فهي كل المبادرات التي تقودها الحكومة لتمكين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة.

عرفها "Van Dijk" على أنها استخدام الوسائط الرقمية لتحويل علاقات الأفراد نحو الحكومات في اتجاه المزيد من المشاركة. (kang, 2012)

فالمشاركة السياسية عبر الانترنت هي نقاش وتعبئة وانتخابات، يمكن أن يحدث النقاش بطريقة سلبية عند اطلاع الأفراد على المعلومات والاكتفاء بمعرفة الأحداث السياسية، أو بطريقة نشطة وتستلزم مشاركة فعلية مثل إشراك المواطن في صنع القرار من خلال توفير إجراءات التصويت عبر الانترنت، وفتح مجالات عبر الانترنت للتشاور العام.

ثانيا:

الديمقراطية الرقمية: المستويات والآليات

من الناحية العملية يمكن تمييز ثلاث مستويات للديمقراطية الرقمية يمكن الإشارة إليها من خلال هذا الجزء من الدراسة مع التطرق لأهم الآليات:

1-2 مستويات الديمقراطية الرقمية

المرحلة الأولى: مستوى المعلومات الالكترونية

وتمثل هذه المرحلة علاقة أحادية الاتجاه من الحكومة إلى المواطن، وهي القدرة على تقديم المعلومات بطريقة منظمة حيث تقوم الحكومات بتقديم المعلومات على الويب كشرط ضروري للمشاركة، ويشار إلى هذه المرحلة بالتمكين (Danshina, 2018) وتشكل أدنى مستوى، وعموما التمكين الالكتروني يركز على جانبين يرتبط الأول بكيفية استخدام التكنولوجيا للوصول إلى جمهور أوسع من خلال توفير مجموعة من التقنيات لتلبية المهارات الفنية والتواصلية المتنوعة للمواطنين، ويتعلق الجانب الثاني بتوفير المعلومات ذات الصلة والتي يسهل فهمها، وتعد الالتماسات الالكترونية ومنتديات المناقشة أهم الآليات لجمع آراء المواطنين وتعليقاتهم للتأثير على الحكومات وصياغة المقترحات البديلة.

المرحلة الثانية: الاستشارة الالكترونية

ويصبح النقاش العام أداة سياسية يؤثر بقوة ويربط بين الجهات الحكومية والمواطنين، فهي تشكل علاقة ثنائية الاتجاه تمكن فيها المواطن من تقديم ملاحظات حول بعض القضايا التي تطرحها الحكومة ودعم النقاش وتداول القضايا السياسية، من خلال منتديات المناقشة، فهي استشارة المواطنين من أعلى إلى أسفل من قبل الحكومة أو البرلمان. (Macintosh, 2004)

المرحلة الثالثة: مرحلة المشاركة النشطة

في المستوى الثالث يشارك المواطنون في صنع القرار السياسي، إذ يسمح للأفكار بالانتقال من القاعدة للتأثير على الأجندة السياسية، فيكون الأفراد قادرون على وضع جدول الأعمال وتحويل العلاقة مع الحكومة إلى شراكة، ويعتبر المواطنون منتجين تماماً كالفاعل المؤسسي، وتبدو المشاركة في هذه المرحلة ذات طبيعة جزئية إلى حد ما، حيث أن المسؤولية والقرار النهائي لتشكيل السياسة تبقى على عاتق صانعي القرار.

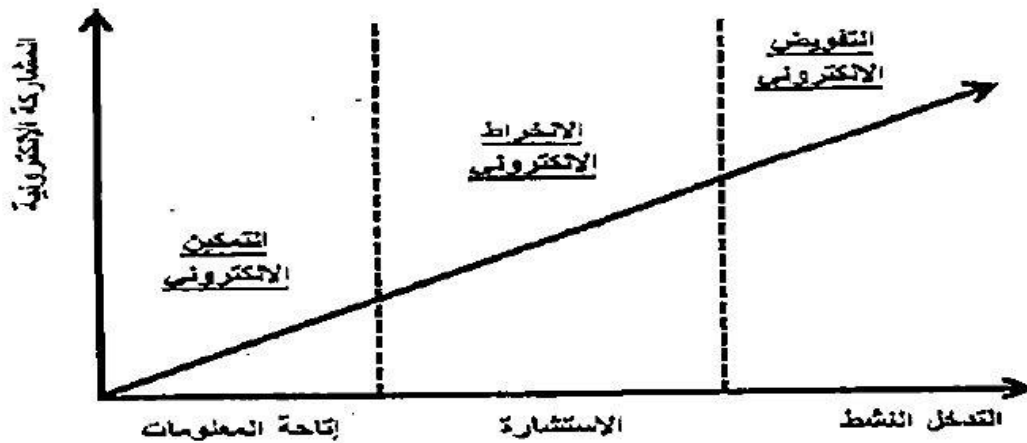
وصنفت المشاركة الالكترونية ثلاث مستويات يمكن توضيحها من خلال ما يأتي: (علي و عبد الحليم، 2019، الصفحة 407).

* التمكين الالكتروني e-enabling: ويهدف إلى توفير المعلومة على شبكة الانترنت وسهولة الولوج إليها، وفهمها من قبل أفراد المجتمع.

* الانخراط الالكتروني e-engaging: استشارة جمهور واسع من الناس، ومناقشتهم في القضايا والأمور المختلفة.

* التفويض الالكتروني e-empowering: يزود المواطن صناع السياسات بالأفكار من الأسفل لأعلى، ويلعبون دور المنتج وليس المستهلك للسياسات، وعبر عنها سيراجول SIRAJUL عن مستويات المشاركة الالكترونية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مستويات المشاركة الالكترونية



المصدر: علي وليد محمد عبد الحليم، 2019، الصفحة 408

فمن خلال الشكل السابق يتضح أن التمكين الإلكتروني هو أولى خطوات المشاركة الإلكترونية التي لن تتوفر دون إتاحة المعلومات الكافية والدعاية لهذه المشاركة، ثم الانخراط الإلكتروني في المستوى الثاني الذي يندمج فيه الفرد مع الآخرين على الشبكة وتفعيل النقاشات حول القضايا المختلفة، ويعتبر التفويض الإلكتروني أعلى المستويات التي يتوفر بها أكبر قدر من الثقة، بحيث يتلقى صانع السياسة أراء المواطن ويسير وفق الأغلبية، كما يحدث في الاستفتاءات والاستطلاعات الإلكترونية الرسمية مما يجسد المشاركة في التسيير.

وعلى هذا النحو يرى بعض الباحثين أن الديمقراطية الرقمية تشمل أنماطاً للمشاركة بعضها يعتبر أكثر سلبية يتمثل في المراقبة عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بهدف اطلاع الأفراد على كل التطورات السياسية في المجتمع وجعل الوثائق الأساسية متاحة وشفافة، إلى أنماط أكثر نشاطاً كإشراك المواطن في صنع القرار من خلال توفير إجراءات التصويت عبر الانترنت، وتوفير مساحات عبر الانترنت للتشاور والنقاش حول القضايا السياسية، فنطاق المشاركة في الشؤون العامة يمتد لأشكال مختلفة من مشاركة نشطة إلى أكثر سلبية من خلال الاطلاع على المعلومات ذات الصلة بالسياسة.

2-2. آليات ممارسة الديمقراطية الرقمية:

ومن المهم ضمن هذا السياق الإشارة إلى أن الديمقراطية الرقمية ليست ابتكاراً جديداً بل ممارسة جوهر الديمقراطية باليات جديدة، فهي ديمقراطية تقليدية مرقمنة تعتمد الوسائل التكنولوجية ويمكن أن تشمل هذه المبادرات المنتديات الإلكترونية، التصويت الإلكتروني، البريد الإلكتروني وأشكال أخرى للمشاركة نورد أهمها:

- التصويت الإلكتروني (E-Voting):

يعدّ التوجه إلى استخدام التكنولوجيا في أداء العملية الانتخابية تطوراً طبيعياً للاعتماد على التشغيل الأوتوماتيكي Automation، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن المواطن يباشر حقه في التصويت الكترونياً بكيفيات متعددة وبمبسطة، تعكس تطور عالمنا المعاصر ودخول التقنيات الإلكترونية في كل مفاصله، وتشكل تجربة الانتخابات الأمريكية أهم التجارب وانطلاقة جديدة لاستخدام الأدوات الرقمية حيث يستطيع الناخب تأدية حقه الانتخابي في أماكن انتخابية مهيأة بالكامل، تستخدم فيها الحاسبات وشبكات المعلومات لتسجيل الأصوات الانتخابية كبديل عن البطاقات الورقية والصناديق الانتخابية. (فرج، 2005، الصفحة 99)

فالتصويت الإلكتروني هو مباشرة الحق السياسي في الانتخابات واختيار المرشحين من خلال استخدام تقنية المعلومات كبديل للطرق التقليدية من أوراق وصناديق الاقتراع، ومن ثم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة والأمن، مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الإلكترونية.

ويتم تسجيل الصوت الانتخابي بعدة وسائل تعتمد في عملها على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات منها: استخدام الآلات الإلكترونية Computerized Voting Machines (فرج، 2005، الصفحة

100) والتي تتضمن الكارت المثقب punch Card، استخدام التصويت عبر الانترنت On Line Voting Schemes، رسائل الهاتف المحمول.

ولفاعلية التصويت الالكتروني يجب الاعتماد على أنظمة موثوقة وأمنة، تسمح للناخب بالانتخاب مرة واحدة فقط دون حدوث أي تكرار، وتكون هذه الأنظمة سهلة الاستخدام والوصول إليها من قبل المواطنين والأحزاب والقوى المختلفة، مما يعمل على تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة، وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الالكترونية عبر إنشاء مجموعات الكترونية.

وفي الصدد وعلى سبيل المثال تبنت بريطانيا الوسائل الرقمية في الانتخابات العامة، ففي سنة 2002 استخدمت التصويت والفرز الالكتروني في 15 دائرة انتخابية، وتم التصويت عبر شبكات معلومات مغلقة من خلال أكشاك التصويت الالكترونية أو عبر الانترنت (رمضان و محمود، 2010، الصفحة 201) من المنازل والمقرات الانتخابية، والتصويت بالهاتف والرسائل النصية مع وجود مندوب يراقب كل هذه الأعمال.

وقد ساهمت هذه الوسائل بشكل كبير في تعزيز المشاركة السياسية من جانب الأفراد، واعتبر الباحثون أن الاستفتاءات الالكترونية والتصويت الالكتروني تقترب كثيرا من الديمقراطية المباشرة فهي بمعنى آخر مشاركة المواطنين في الاغورا الأثينية بالوسائل الحديثة.

-المنتديات (Forum):

موقع على الانترنت يتم من خلاله طرح أفكار وأراء من أشخاص ذوي اهتمامات مشتركة، فهو تقنية تسمح للمستخدمين بالحوار والتحدث، وإرسال موضوعات لتبادل الأفكار والنقاش، وقد يشمل المنتدى الواحد (علي و عبد الحليم، 2019، ص 413) على أبواب مختلفة يتخصص كل منها في موضوع معين، فتكون بذلك الموضوعات المطروحة للنقاش متنوعة تلبي رغبات الجميع مما يسمح بإقامة حوار ديمقراطي بلا حدود أو قيود.

-شبكات التواصل الاجتماعي (Social networks):

وهي مواقع على شبكة الانترنت تمكن الأشخاص من التواصل فيما بينهم من خلال إنشاء صفحات مجانية، وقد تطور نشاطها في الفترة الأخيرة لتصبح وسيلة احتجاجية وتعبيرية يعبر الأفراد عن اهتماماتهم من خلالها، ويعد الفيس بوك Facebook، تويتر Twitter، الواتس اب WhatsApp أبرز شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت الحالي.

وهي تمكن من وجود مساحات لتكوين الرأي العام مستقلة وبعيدا عن المؤسسات القائمة مما قد يساعد على تجاوز أزمات الديمقراطية، ويعمل على تعزيز مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، و تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأحزاب السياسية لتحقيق مكاسب انتخابية بعد نجاح "باراك اوباما" Barak Obama عامي 2008 و 2012 في بناء حضور رقمي هائل بلغ 45 مليون إعجاب على الفيسبوك (Bartlett، 2021) و 23 مليون متابع على تويتر Twitter مما ساهم في إبراز مدى أهمية هذا الفضاء الرقمي الجديد.

وعلى ذلك أظهرت حملة "باراك اوباما" مدى أهمية الانترنت و المواقع الالكترونية، اذ تم تنظيم أعداد كبيرة من المتطوعين في الحملة كمشاركين، وتم استخدام البريد الالكتروني، و اليوتيوب، ومواقع الشبكات الالكترونية بشكل متكرر.

-الالتماسات الالكترونية (e-petitions):

يعدّ الالتماس الالكتروني أداة رقمية تدعم المشاركة من خلال استخدام التقنيات الرقمية، فهو يمكن الأشخاص من إنشاء عريضة الكترونية والتوقيع والتعليق عليها، ومشاركتها لجذب المزيد من التوقيعات باستخدام أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية. (Karlstrom, 2020)

ففي العديد من الدول يستخدم لدعم أو الاعتراض على قضية معينة، واستخدم لأول مرة من قبل اسكتلندا عام 1999 ويعدمن ابرز الأدوات وأكثرها استخداما.

وعلى ذلك مكن الجيل الثاني للويب تفاعلا اكبر لمستخدمي الانترنت، من خلال البريد و المدونة، أو المنتدى و وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت وسائل ضغط وتأثير وتوظف كرافد من روافد الفعل السياسي (اليحياوي، 2009)، وكرافعة لتجديد مضمون الديمقراطية، وتوسيع الإناء الجماهيري المرتكزة عليه في الشكل والجوهر.

ثالثا:

الديمقراطية الرقمية الإسهامات والتحديات

يبدو جليا أن الديمقراطية الرقمية تحمل الكثير من الإمكانيات لتحويل الديمقراطية التقليدية إلى ديمقراطية أكثر كفاءة وإنتاجية استجابة لاحتياجات وتطلعات الأفراد، وفي مقابل ذلك تطرح العديد من التحديات التي تعيق تطبيقها وتجسيدها عمليا، وهذا ما سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الإشارة إليه ونلخصه في العناصر التالية:

1.3- إسهامات الديمقراطية الرقمية

تعتبر الديمقراطية الرقمية من المستجدات ليس فقط من منظور المؤسسات السياسية أو الأحزاب ولكن من منظور الناخبين مع توافر أشكال جديدة من المشاركة كالاستشارات الالكترونية، والمبادرات الالكترونية، والتصويت الالكتروني بخلاف الأشكال التقليدية، فهي تسمح بتداول المعلومات والآراء ووجهات النظر، وبالتالي توسيع الساحة السياسية، وتمكين المواطن من المشاركة بشكل فعال، فالكم الوفير من المعلومات يمكن المواطن من الانخراط والمشاركة في صنع السياسات، ويسمح بانتقاله من دور هامشي إلى دور المشارك، مما يساهم في المزيد من التفاعلية ويعزز الثقة في النظام الانتخابي.

وعطفا على ما تم الإشارة إليه يرى العديد من الباحثين أن هذا التلاحم والتكامل بين الوسائل التقنية الحديثة مكن من ظهور ديمقراطية تقترب من النموذج الاثيني (اليحياوي، 2009، الصفحة 94)، فهي ديمقراطية حقيقية مبنية على اتخاذ القرار الجماعي في فضاء أثيني، وشكل جديد من الاغورا الرقمية المثالية او اثينا بلا عبيد التي أخذت في الظهور على الصعيد العالمي.

وأشار بعض الباحثين إلى مزايا الديمقراطية الرقمية أهمها:

-القدرة على تعزيز الديمقراطية والممارسات الديمقراطية. (F.Norris, 2010)

-تمكين المواطنين من المشاركة والتحول نحو حكومة تتمحور حول المواطن،

-تعزيز ثقة المواطن، وتحسين اتصاله بالحكومة،

وفي ذات السياق يشير الباحثون إلى أن الديمقراطية الرقمية تعمل على تمتين ثقة الجمهور في

الحكومة وتحسين العلاقات بينها وبين مواطنيها من خلال: (Amoretti, 2007)

* زيادة شفافية العملية السياسية والمساءلة لممثلي الحكومة،

* تعزيز المشاركة المباشرة للمواطنين دون استثناء،

* تحسين جودة الرأي من خلال توفير مساحات جديدة.

واليوم أصبح بالإمكان الإشارة إلى المحاولات الجادة للعديد من الدول في مجال توفير المعلومات

ومناقشتها عبر الانترنت واتخاذ القرار كسويسرا، النرويج، بريطانيا وغيرها من الدول التي طرحت أدوات

للمشاركة ساهمت في تقليص المسافة بين السياسيين والناخبين، وبعثت الأمل في تجاوز قصور

الديمقراطية المعاصرة كانهدام الثقة في الحكومة، والاهتمام الضئيل بالسياسة، وانخفاض مستوى

المواطنة النشطة.

ففي مجال التشاور عبر الانترنت اعتبرت "كندا" و"نيوزلندا" رائدة في هذا المجال إذ مكنت

المواطنين من بوابات خاصة للمشاورات المفتوحة عبر حكومتها، وتم نشر عدد من الاستشارات عبر

الانترنت لجمع مدخلات من المواطنين عبر الانترنت مثل "استشارة الكنديين" و"نيوزلندا شارك".

وفي السياق ذاته أطلقت العديد من الحكومات الغربية مشاورات رسمية عبر الانترنت للمواطنين

بغرض مناقشة الخطط الحكومية التي تم إعدادها بالفعل (McCullagh, 2003)، وإشراك المزيد من

المواطنين كتجربة هولندا.

ويمكن الإشارة إلى منصة "jolitics.com" (Danshina, 2018) التي تحاكي أعمال البرلمان البريطاني

بكل المراحل الضرورية انطلاقاً من طرح المشاريع إلى المناقشة والتصويت، وتتيح تقديم المبادرات الخاصة

إلى سلطات الدولة، وطرح كل القضايا التي تحظى باهتمام عامة الأفراد سواء ما تعلق منها بالتنمية

السياسية أو الاجتماعية، وتعرض للمناقشة، ويمكن طرحها للتصويت إذا استوفت ما يكفي من الأصوات

ثم توجيها إلى البرلمان للنظر فيها.

وعلى هذا النحو يعتبر المشروع البريطاني "e petitions" كمبادرة حكومية لتقديم عروض من

المواطنين حول عمل الحكومة وإنشاء مشاريع جديدة، ويشترط عدد معين من الأصوات ليأخذ الالتماس

بعين الاعتبار.

وتتيح المنصة الفنلندية "الوزارة المفتوحة" إمكانية تقديم مشروعات القوانين وتقديمها للتصويت

على الحكومة وعلى هذا الأساس فإن صياغة قوانين جديدة لم يعد مقتصرًا على أعضاء البرلمان بل امتد

من خلال هذه المنصة ليشمل كل المواطنين مما يعبر عن مرحلة هامة من اكتمال الديمقراطية

والالتماسات التي تحصل على 50000 صوت تصبح مسودات تشريعية وتعتبر من المسائل ذات الأولوية

لدى الحكومة الفنلندية، إضافة إلى إمكانية تسجيل الدخول من منصة التواصل الاجتماعي "الفايسبوك facebook" والتصويت لصالح الالتماسات المقدمة أو ضدها.

وفي هذا الشأن تتيح العديد من الدول الغربية للمواطنين إمكانية إطلاق مواقع للشكاوي الالكترونية إزاء سياسات الحكومة سيما في القضايا البيئية والقانونية والهجرة وقضايا الفساد. وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية الرقمية تفتح قنوات المشاركة للتفاعل بين الأفراد وصانعي القرار، وتمكين المهتمين من الوصول إلى المزيد من المعلومات، وزيادة فرصهم للمشاركة في العملية الديمقراطية.

ويشير Van Dijik "جان فان ديك" أن الإسهامات الفعلية للديمقراطية الرقمية في الدول الأوروبية بعد عدة عقود من المحاولات تجسدت في تحقيق وفرة المعلومات السياسية والحكومية وتبادلها بشكل أفضل مما سمح للمستخدمين الذين يملكون المهارات المطلوبة من الحصول عليها دون الحاجة إلى الإمدادات الإعلامية والوسائل التقليدية، (JanVan, 2013) وعادة ما تسجل المشاركات الواسعة للأفراد وبشكل بارز في المراحل الأولى من عملية إعداد السياسة من خلال وضع جدول الأعمال وتقييم السياسة، وان كانت لا تزال تأثيراتها محدودة على صنع القرار.

2.3- التحديات

يعتبر بعض المنظرين المتشائمين أمثال Guéhenno, Norris, Bimber أن الديمقراطية الرقمية لا تزال مثالية للغاية تعتبرها العديد من الصعاب والتحديات لتطبيقها وهو ما يستدعي تسليط الضوء على أهم التحديات المطروحة:
-الفجوة الرقمية:

تسلط الديمقراطية الرقمية الضوء على الفجوة الرقمية Digital Divide والتي تهدد المشاركة السياسية بمعناها الواسع، فوفقا لما أشار إليه الباحثين هي تلك المسافة الفاصلة بين من يملك المعرفة وأدوات تطبيقها وتوظيفها في مجالات الحياة المختلفة وبين من لا يملك ذلك، ويعتبرها «بيير روسيل أوليفيه Pierre Rossel» فجوة نتيجة الاختلافات بين الدول الصناعية والدول النامية، وبين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها، وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها.

ومن المهم الإشارة إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم قدر بحوالي 4.1 مليار شخص حسب إحصائيات 2019 وهو ما يشكل أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية، ويقدر عدد مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة 87 بالمائة، بينما تقارب 19 بالمائة من الأفراد المتصلين بالانترنت في إفريقيا. (bogadan, 2021).

وهذا التباين في الاستخدام يبرره بعض الباحثين "كنيكول زلين" إلى أنه مرتبط بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والأمر نفسه ينطبق على الكفاءة الرقمية فاستخدام الانترنت هو مرتبط بالطبقة الاجتماعية والعمر والجنس، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات في جميع دول العالم إلا أنه من المؤكد أن الاستثمار في التكنولوجيا مرتبط بشكل كبير برفاهية الدولة التي تحدد قدرتها على الاندماج في الفضاء الافتراضي.

ويعتبر "نوريس Norris" أن التباين والاختلاف في الفرص التكنولوجية التي تشهدها المجتمعات والتي غالبا ما يتم توزيعها بشكل غير متساو، سواء مجتمعات مستبعدة من الوصول إلى هذه الموارد أو الوصول إليها متاحا لكن لا يمتلكون المهارات اللازمة للاستفادة منها، يثير الكثير من المخاوف من أن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والانترنت كآلية قد يطلق العنان لتفاوتات وتباينات جديدة في السلطة والثروة، مما يعزز الانقسامات العميقة بين المتمكنين من المعلومة والفئات المستبعدة. (Paulo, 2011)

فالفجوة الرقمية في الواقع هي أكثر من مجرد فجوة تكنولوجية ولا يتم تمييزها من خلال الوصول المادي إلى أجهزة الكمبيوتر والاتصال، لكن من خلال الوصول إلى الموارد الإضافية التي تسمح للأفراد باستخدام الأفضل لهذه التكنولوجيا، وعلى ذلك يأخذ بعين الاعتبار عوامل متعددة مثل المحتوى واللغة والتعليم، فالموارد المادية مثل أجهزة الكمبيوتر والاتصال على الرغم من أهميتها فهي لا تعني سوى القليل مقارنة بتوفير المحتوى الرقمي ذي الصلة.

ومن ثم لكي تصبح الفرص الرقمية أكثر شمولاً من الضروري خفض تكلفة الخدمات وأسعار التقنيات وجعل التكنولوجيا أكثر بساطة وأكثر توجهاً نحو المستخدم، وعلى الحكومات تطوير المزيد من المبادرات السياسية لتسهيل وصول عامة الأفراد للانترنت، وتعزيز المهارات الرقمية من خلال زيادة الوعي وتوفير التدريب لغرض توسيع استخدام التقنيات الرقمية.

- إمكانية بناء مواطنة رقمية:

فالمواطنة الرقمية هي القدرة على المشاركة في المجتمع الرقمي وترتبط بعدد من المفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل الحكومة الالكترونية، الأمن الرقمي وهي ذات علاقة بعدد من النواحي الاجتماعية الثقافية والأخلاقية والتكنولوجية التي تمثل بمجملها أبعاد المواطنة الرقمية والتي يمكن بواسطتها تقييمها (السليحات، 2018، الصفحة 20)، و من المهم ضمن هذا السياق التركيز على أن الوصول إلى المواطنة الرقمية الحقيقية تمكن من بناء المواطن الرقمي E-Citizen وهو الفرد الذي يستخدم الانترنت بشكل فعال ومنتظم بصفة شبه يومية، ويتمتع بجملة من المهارات والمعارف الأساسية لاستخدام الكمبيوتر وتصفح شبكة الانترنت واستخدام البريد الالكتروني بجانب قدرته على البحث عن المعلومات من مصادر الانترنت ومناقشته بعض القضايا السياسية، وهو ما يشكل تحدياً ثانياً لتجنب ظهور أوجه عدم المساواة في مواجهة المجتمع الرقمي، فإمكانية الوصول إلى استخدام الانترنت من أكبر عدد من الأفراد مسألة أساسية وضرورية للديمقراطية الرقمية.

- التدفق الحر للمعلومات:

تشكل المعلومة احد أسس الديمقراطية، فتوافر البنى الأساسية لتوزيعها بات متطلبا ضروريا لتوسيع الفعل السياسي وإشراك المواطنين في اتخاذ القرار، فالشفافية والتفاعلية أضحت أمر في غاية من الأهمية لتحقيق المشاركة السياسية، فإمكانية الحصول على المعلومات ومدى صحتها شرط ضروري لفاعلية المشاركة ولديمقراطية سليمة وفي المقابل يستدعي الأمر أن تكون البيانات والمعلومات قابلة للمناقشة والمشاركة، فإذا كانت الأنظمة والإجراءات التي تحكم كيفية اتخاذ القرارات غير مفهومة وغير خاضعة للمساءلة، فإن المشاركة تكون محدودة. (Henri, 2010)

ويطرح تعدد مصادر المعلومة من وسائل التواصل الاجتماعي والويب ووسائل الإعلام التقليدية تحدياً آخر يتمثل في كيفية حصول المواطن على معلومات موثوقة تمكنه من اتخاذ قرارات بموجبه، وتشكل الحماية من حيث ضمان الخصوصية وأمن المعاملات تحدياً كبيراً يستدعي مواجهته لضمان منع تسرب المعلومات الخاصة.

الخاتمة:

في الأخير يبدو واضحاً أن تكنولوجيا المعلومات لديها القدرة على توسيع وتنشيط العملية الديمقراطية وإعادة إشراك المواطن بشكل ايجابي في الحياة السياسية، ومهما طرحت العديد من الانتقادات ومثالب للديمقراطية الرقمية إلا أنها أضافت أنماط جديدة للتواصل بين المواطنين وبين الفاعلين، وطرحت إمكانيات لمشاركة الجمهور والوصول إلى المعلومات ومناقشتها مروراً بالتصويت الإلكتروني وتقديم الالتماسات الإلكترونية.

وبما أن الديمقراطية الرقمية لديها إمكانيات كبيرة في تحسين التفاعل بين الحكومة والمواطن فمن الضروري أن تغتنم الحكومات الفرص للترويج لها بشكل كبير وإبراز مزاياها لاستعادة الشرعية الديمقراطية وإنشاء سياسة ديمقراطية إلكترونية تتبنى مبادئ خلق مساحات عامة جديدة للتفاعل والتداول السياسي وتوفير قنوات اتصال تفاعلية جديدة متعددة الاتجاهات، وضمان وجود معلومات عالية الجودة عبر الإنترنت، فحتماً تجسيد الديمقراطية الرقمية يعتمد بشكل كبير على مدى قدرة واستجابة الحكومات لتعميم المفهوم ولوضع البنية التحتية التكنولوجية اللازمة.

ولإنجاح الديمقراطية الرقمية يشترط التركيز على الخبرة الرقمية وتحقيق مستويات عالية من المعرفة الحاسوبية وضمان الوصول إلى الكمبيوتر وهو مرهون بتعميم التقنيات المتطورة بشكل متزايد كونها ديمقراطية لها بيئة إلكترونية تعمل على أساسها، ومن خلال القوانين التي يتم تكييفها مع هذه الأدوات الجديدة التي تتحكم في استخداماتها، والاهم حكومات ملتزمة بتحديث العملية الديمقراطية.

الإحالات والمراجع:

1. رمضان عبد القادرو محمود عبد العليم. (2010). ممارسة طلاب جامعة الأزهر للديمقراطية الرقمية. مجلة البحوث النفسية والتربوية العدد 1.
2. الريوي، ي. م. (2008). مارس. (الحكومة الالكترونية في الجمهورية اليمنية. مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 16.
3. السليحات روان يوسف. (2018). درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بالجامعة الاردنية. دراسات العلوم التربوية، 3،
4. علي وليد و عبد الحليم محمد. (2019). إستراتيجية تربوية لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف. مجلة كلية التربية، 2.
5. فتحي شادية، و عبد الله ابراهيم . (2005). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
6. فرج احمد. (2005). الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على مشاركة الشباب في الحياة النيابية. مجلة البصيرة، 9.
7. محمد المكي الشفيع. (2009). الديمقراطية والعولمة. مجلة دراسات المستقبل، 1ع.
8. يعي محمد الريوي. (2008). الحكومة الالكترونية في الجمهورية اليمنية. مجلة الباحث الاجتماعي، ع 16.
9. اليحياوي، ي. (2009). في إشكالية الديمقراطية الرقمية. مجلة الديمقراطية، ع 34.
10. Amoretti, F. (2007). *E democracy and E Government for political development*. Retrieved 05 22, 2021, from <https://repository.upenn.edu/ictafrica>.
11. Bartlett, J. (2015, 12). *E-democracy in the eu*. Retrieved 03 05, 2021, from <http://www.demos.co.uk>.
12. bogadan, D. (2021). *Measuring digital development, facts and figures*. Retrieved 01 12, 2021, from <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/>
13. Danshina, Y. (2018). *the essence of electronic democracy its principles and instrumentarium*. Retrieved 01 12, 2021, from <https://www.iki.bas.bg/Journals/EconomicThought>
14. De Blasio , E., & Sorice, M. (2019). *E-Democracy and digital activism :from divergent paths toward a new frame*. *international journal of communication*, 6.
15. Donald F, N. (2005, 09). *Democracy at the American Grassroots*. Retrieved 11 1, 2021, from https://perpus.menpan.go.id/uploaded_files/temporary
16. F.Norris, D. (2010, 10 25). *E government Not E-governance Not E-democracy Not Now !Not ever*. Retrieved 01 12, 2021, from <https://dl.acm.org/doi/abs/10.1145/1930321.1930391>
17. Henri, b. (2010). *la démocratie a l'ère numérique*. Retrieved 05 22, 2021, from <https://www.pug.fr/extract/show/1502>
18. JanVan, D. (2013). *digital democracy :vision and reality*. Retrieved 01 12, 2021, from https://www.utwente.nl/en/bms/vandijk/research/itv/itv_plaatje/
19. kang, M. M. (2012). *E-democracy and e-tools of citizen participation on local level in Poland*. Retrieved 12 01, 2021, from <https://ocgitsservice.com/demo/ceeegov2019>
20. Karlstom, d. (2020). *promotion of influence and design features of e- petitions*. Retrieved 01 05, 2021, from <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva>.
21. Leonhard , H., & Ira , V. (2020, 09). *European E-democracy in practice*. Retrieved 11 01, 2021, from <http://www.goodreads .com /book/show/51142349-european-e-democracy -in -practice>

22. Macintosh, A. (2004). *characterizing E-participation in policy Making*. Retrieved 03 05, 2021, from <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=>
23. Mccullagh. (2003). *E-democracy :potential revolution*. Retrieved 01 17, 2021, from <http://usir.salford.ac.uk/id/eprint/2747/>
24. Mukhamedjanov, A. Z. (2020, 11 13). *Formation of the foundations of E –democracy in Uzbekistan*. Consulté le 04 22, 2021, sur <https://www.kci.go.kr/kciportal/ci/sereArticleSearch>
25. Paulo, R. (2011). *information and communication technologiesactive public participation and the democratic digital divide*. Retrieved 01 12, 2021, from <http://fabricadesites.fcsh.unl.pt/polocicdigital/wp-content/uploads>
26. Ralf, L., & Aichholzer, G. (2020). *E-Democracy : conceptual foundations and recent trends*. Retrieved 11 01, 2021, from <https://link.springer.com/chapter/10.1007/>